

تجارة دمشق في النصف الاول من القرن التاسع عشر

د. يوسف نعيمة
جامعة دمشق

اشتهرت دمشق عبر تاريخها المديد بنشاطها التجاري المحلي والدولي ، ويعود ذلك لاسباب عدة منها : موقعها الجغرافي الهام والتميز على طريق القوافل التجارية العربية والدولية ، وعلى طريق قوافل الحجاج ، فاقضى الامر اقامة أسواق عديدة متنوعة الاختصاصات ، ومنازل للمسافرين وبضائعهم ورواحلهم ، ومحلات للحرف والصناعات المحلية التي اشتهرت بها دمشق ، ولاقت منتجاتها رواجا كبيرا في بلاد الشام وخارجها . وتركز نشاطها التجاري في أسواقها وخاناتها ووكلاتها المختلفة ، وأهم أسواقها التي انشئت في العهد العثماني : سوق السنانية التي تنسب الى الوالي العثماني سنان باشا . ثم سوق الدرويشية نسبة الى الوالي العثماني درويش باشا ، وسوق الوزير محمد باشا العظم المسمى بسوق الجديد الذي بناه في أواخر القرن الثامن عشر ، وسوق علي باشا بالقرب من الصنجدار ثم سوق مدحت باشا والتي دمشق العثماني في أواخر القرن التاسع عشر .

ومن جهة أخرى كانت أسواق دمشق متخصصة في الغالب بسلعة أو حرفة أو صنعة معينة ، الامر الذي ساعد على معرفة أنواع الحرف والصناعات التي كانت قائمة في تلك الفترة ، وكانت الاسواق المتخصصة بصناعة سلعة معينة متقاربة مع أسواق الحرف المتقاربة أيضا ، فمثلا : سوق مجلدي الكتب وسوق الوراقين وسوق الكتبيين تجمعت كلها في منطقة باب البريد^(١) ، لصيق الجامع الاموي من الغرب . كما كانت بعض الاسواق تعقد في الساحات العامة المكشوفة ، كسوق الجمال في حي الميدان ، وسوق الغنم ، وسوق البقر ، وسوق الجمعة بالقرب من قلعة دمشق ، حيث كان يؤتى بالبقر من أرضروم (أرضروم) . ولقد أورد محمد سعيد القاسمي الذي عاش في دمشق في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ذكرا لمعظم أسواق دمشق التي كانت قائمة في عهده ، والتي بلغ عددها أكثر من مائة وخمسين سوقا ، كانت في معظمها داخل سورها وحول الجامع الاموي^(٢) .

ولقد أتاح عملية التخصص في الاسواق لشيخ الحرفة السيطرة على أبناء حرفته من جهة ، وعلى توصيل أوامر وطلبات السلطة العثمانية اليها . وكانت معظم

دكاكين تلك الاسواق والخانات وقفا لجهات خيرية أو ذرية ، لهذا كانت تحتاج (لكذلك) وهذه الكلمة تعني ما يبينه المستاجر في حانوت الوقف ولا يحسب على الوقف (٣) . كما كانت تعني (الفلق) والرفوف وأدوات الحرفة (٤) ، وكان شاغل الحانوت يسترد ما وضعه في الحانوت بعد اخلائه ، أو يبيعه . لهذا اعتبر الكدك بمثابة « الخلو » في وقتنا الحاضر . أما عدد الكدكات (جمع كدك) فكان مراقبا من قبل طوائف الحرفيين والتجار ، وقد ظهرت بعض النساء في دمشق كمشتريات وبائعات ووارثات لكذلك ممتلكات تجارية (٥) .

وكانت الاسواق الدمشقية مراقبة من حيث الاسعار والاوزان والمقاييس المستعملة ، وجودة السلع ومطابقتها لمواصفات محددة . ويقوم بتلك المراقبة ، المحتسب ، وأحيانا القاضي أو المتسلم أو أحد أغوات الانكشارية ، وفي بعض الاحيان الوالي أو الصدر الاعظم في حال مجيئه الى دمشق ، فيقوم بذلك جهرة أو خفية ، راكبا أو ماشيا ، يرافقه رجاله ، فيحدد الاسعار ويعاقب المتلاعبين والمحتكرين (٦) . ولقد أولى الحكم المصري لبلاد الشام ما بين ١٨٣٢ - ١٨٤٠ م اهتماما خاصا للاشراف على الاسواق وحركة التجارة ونشاط التجار . وكان يساعد المحتسب المصري مندوبو التجار ، متجولين في الاسواق بتكليف من المجلس الاستشاري لمدينة دمشق ، واشترط المصريون في أمين الاحتساب الديانة والدراية بأحوال البلد والرعية (٧) ، لما لمراقبة الاسواق من تأثير رادع من جهة ، ومطمئن للعامة على عدم ارتفاع الاسعار من جهة أخرى ، اذ كان اهمال المراقبة يعرض القضاة لهجوم العامة وقذفهم بالحجارة خاصة في ظروف ارتفاع الاسعار وزيادة الاحتكار أو فقدان السلع .

أما رواد الاسواق الدمشقية فكانوا من جنسيات وقوميات مختلفة بسحن وأزياء مختلفة ، منهم الراكب والماشي ، ومن يقبض على عنان راحلته يسير بها الى مقصده ، وكان الاغوات العثمانيون يرتدون فروات طويلة من الحرير أحمر اللون مبطنه بفراء السمور ويضعون سيوفهم أو خناجرهم المزينة بالحجارة الكريمة في أحزمتهم ، وخلفهم عدد من الاتباع والخدم أو العبيد لخدمتهم ، يحملون غلايينهم أو نارجيلاتهم ، وعندما يصلون الى بيوت القهوة يجلسون على آرائك فوق مصاطب خارجية ليستمتعوا بالتدخين والحديث مع الاصدقاء والاصحاب (٨) .

وفي الحقيقة لم يكن بناء الاسواق في دمشق من نتاج العهد العثماني ، بل ان معظمها بني في عهود سابقة ، الا انها ، قديمها وحديثها ، قد احتفظت بمهامها التي أنشئت من أجلها ، مما يدل على ان علاقات الانتاج وطبيعته ، لم يتغيرا في هذه الفترة . ولكن تزايدها يدل على تزايد سكان دمشق ، وعجز الاسواق القديمة عن سد حاجاتهم ،

واجتمعت في تلك الاسواق ، وقربها ، الخانات والفنادق والقيساريات والوكالات وغيرها من المنشآت . وتعود هذه التسميات الى أصول عربية وغير عربية ، وقد يطلق على المنشأة الواحدة اسمان مختلفان ، فمثلا استخدمت كلمة قيسارية للدلالة على الخان ، فقيسارية النحاس في محلة ماذنة الشحم ذكرت في مكان آخر باسم خان النحاس ، وقيسارية القاضي عجلون باطن دمشق بمحلة القيمرية ، بسوق القوافين (٩) . وكانت تلك المنشآت متداخلة الاختصاص والنشاطات مختلفة المساحات ، الا انها متشابهة في هندستها ، وقام ببنائها الخاصة والعامة في دمشق كالسلطين ونوابهم وولاتهم والتجار الاثرياء واهل الخير . وحسبوا عليها الاوقاف لصيانتها والصرف عليها .

اما الخانات المقامة على الطرقات العامة بين دمشق وغيرها من الحواضر ، فلم تفقد اهميتها في هذه الفترة بل ازدادت نظرا لفقدان الامن على الطرقات ، بسبب ضعف السلطة المركزية في استانبول وانعكاس ذلك على ولاياتها فكانت مأوى آمنا للقوافل والمسافرين ، لذلك اولتها السلطات العثمانية اهمية خاصة ، فرممت ما تهدم منها وزادت في عددها ، وكان الواحد منها يبعد عن الاخر ما بين العشرين الى الاربعين كيلو مترا ، وزودتها بالحراس العسكريين ورجال الدين لاقامة الصلاة مع المسافرين ، وكانت تغفل ابوابها في اوقات محددة صباح / مساء تأمينا للقوافل والمسافرين مقابل رسوم معينة .

اما النشاط التجاري داخل خانات دمشق ، فكان الامر فيها ، يختلف عما كان في خانات الطرقات العامة ، وينقل صورة ذلك لامارتين الذي زار دمشق عام ١٨٣٢ م فيقول : « كان التاجر المرموق يستأجر غرفة من الغرف العلوية في الخان ليضع فيها بضاعته الثمينة وكتبه (١٠) » ، اما الغرف السفلية من الخان فاستخدمت كمستودعات لبضائع التجار . وكان تجار دمشق يجلسون في تلك الخانات لعقد الصفقات التجارية بدءا من الصباح الباكر ولا يغادرونها الا مع غروب الشمس (١١) » . ويكمل لنا بورتر صورة تلك النشاطات في الخانات فيقول : « كان المرء يشاهد التجار مستلقين على درج الخان او على جانب ابواب مخازنهم يدخنون النارجيلات او جوبوقات التبغ (التوتون) او يتسامرون في الاروقة من اجل عقد الصفقات التجارية (١٢) » . ولقد تخصصت خانات دمشق ببيع سلع معينة او صناعة او حرفة محددة ، او كانت وقفا على ابناء مدن شامية او عربية او غير عربية او فئة عسكرية عثمانية . كخان الحماصنة وخان المغاربة وخان اللاوند وغيرها (١٣) .

تجارة دمشق :

انظم تجار دمشق في طوائف حرفية تبعا لنوع التجارة التي مارسوها ، وكانت تنظيماتهم تلك سابقة للمعهد العثماني ، شأن تنظيمات طوائف الحرف الاخرى ، ولم

تكن التجارة في دمشق في القرن التاسع عشر وقفا على طائفة عرقية أو مذهبية دون أخرى ، فكنّت ترى التاجر الدمشقي والعربي ، والفارسي والتركي والرومي والأرمني ، وبعض التجار الأوربيين ، وتجارا من الهيئة الحاكمة . ولا يسمح للتاجر أن يسجل نفسه لدى الدوائر الرسمية إلا إذا بلغ رأسماله حدا معيناً ، وقد خفض ذلك الحد من المبالغ بالنسبة للتاجر المسلم ، إذ يسمح له بالتسجيل عندما يبلغ رأسماله ١٢٠٠ قرش وما فوق ، في حين لا يسمح للتاجر الذمي أن يسجل نفسه إلا إذا بلغ رأسماله ١٥٠٠ قرش وما فوق » وبقي ذلك الحال إلى إعلان التنظيمات الخيرية في الدولة العثمانية حين ألغيت تلك الفروق بين المسلمين وأهل الذمة .

وكان لكل طائفة تجارية تنظيمها الخاص ، ولها شيخها المنتخب أو المعين ، وكان لطوائف التجارات المختلفة شيخ مشايخ يطلق عليه اسم « الشهبندر أو الشاه بندر » وكان له الحكم على جميع التجار وأهل الحرف في قضايا التجارة وقوانينها (١٤) .

وقد أدلى جند الانكشارية اليرلية (المحلية) بدلهم في تجارة دمشق . وكان انتزاع كدكاتهم منهم يسبب لهم ضيقاً شديداً ، وبرز ذلك عندما قام والي دمشق العثماني سليمان باشا (١٧٤٣/ ١١٥٥ هـ) بنزع ذلك الامتياز منهم وتوجيهه إلى غيرهم وطلب من (الدلال) إعلان ذلك على الملأ وبذلك منعوا من ممارسة التجارة (١٥) .

أما طريقة تعامل التجار مع الزبائن فقد اختلفت من تاجر إلى آخر ، وقد رصد تلك الظاهرة الرحالة الأجانب الذين زاروا دمشق أو استقروا فيها لمدة من الزمن ، ونسوق مثلاً على ذلك ما أورده (بوترر Porter) الذي أقام في دمشق عام ١٨٥٥م : « كان بعض التجار يجلسون وسط متاجرهم مفتعين الهدوء والوقار كالامراء عندما يلحون الزبائن قادمين اليهم . فيجهزون أنفسهم مسبقاً لحلف الأيمان المغلظة على أن كلفة سلعتهم أعلى مما طلبوه من الزبائن ... وإذا كان الزبون أفرنجياً يطلبون منه خمسة أضعاف ثمنها الحقيقي ، في حين أنه لو دفع هذا الزبون نصف ما طلبه التاجر لباعه إياها ، مقسماً أنه قد خسر في بيعها » (١٦) .

ويورد لنا المؤرخ الدمشقي محمد سعيد القاسمي مثالا آخر على تلك الظاهرة فيقول « إن تاجر البز ، وهي امتعة البيت من ثياب ونحوها ، أغلب بضاعته مفسوشة ، وصاحب هذه الحرفة لا يثري ، لانه لا يلتزم بالنصح في بيعه ، بل غالبهم يظن أن نفاق بضاعته يتم بالفش والكذب والايمان الفاجرة وغير ذلك من الخدع ، فيصير آخر أمره إلى ذهاب رأسماله (١٧) . ولكن مهما يكن من أمر هؤلاء ، فقد شكلوا شرائح من المجتمع الدمشقي ، بعضها مظلم وبعضها الآخر مضيء ، ولقد اسهمت الظروف الاقتصادية السيئة آنئذ في تلك الظاهرة .

ولقد عمل تجار دمشق في تجارة الجملة والمفرق . كما اختص بعضهم بتجارة سلعة معينة ، كتجارة الاقمشة القطنية والصوفية . والحرير والبز ، أو تجارة التوابل والعطورات والحبوب والدقيق ، أو تجارة الاسواق الاسبوعية أو الفصلية أو السنوية كتجار قافلة الحج مثلا ، فكان منهم من يبيع للحجاج في المرحلة وداخل أسواق دمشق ، أو على طريق قافلة الحجيج في مزريب ومدائن صالح وبعض قلاع طريق الحج ، وفي الديار الحجازية المقدسة ، كيثرب ومكة المكرمة . وكان منهم من يتاجر مع البدو في بادية الشام ، فيطلق عليهم اسم القيسية (جمع قبسي) (١٨) . وكان من التجار من يصنع السلعة التي يبيعها .

وكان التجار محط أطماع الولاة « فيستدينون منهم أو يبتزون أموالهم » ومع ذلك كانوا أفضل حالا من الفلاحين ، الذين كانوا موضع ابتزاز السلطة الحاكمة في معظم الاحيان (١٩) . في حين توفرت الحماية للتجار في بعض الاحيان ، لكنهم أفرادا من الهيئة الحاكمة كالولاة - والقضاة ونوابهم والمفتين ، أو مشاركين لعضائها ، أو لكنهم من الانكشارية اليرلية .

ويجب الا يخطر على البال ، أن أوضاع التجار جميعهم ، كانت حسنة . فقد انعكست الأوضاع المحلية والعثمانية والدولية على التجارة والتجار بشكل سلبي ، ومع ذلك فقد كانت دمشق في وضع اقتصادي أفضل من أوضاع مدن بلاد الشام الأخرى ، إذ استمرت ميناء داخليا لقوافل تجارة فارس والهند (٢٠) وميناء رئيسيا لقافلة الحج الشامي .

وكانت بضائع الشرق الأقصى تشكل جانبا هاما من قافلة بغداد ، التي أصبحت تتجه الى دمشق بدلا من مدينة حلب ، نتيجة لانحياز تجارة حلب ، بفعل عوامل عدة أهمها : تدهور العلاقات العثمانية - الفرنسية اثر غزو نابليون مصر ، وسوء معاملة الفرنسيين في حلب بنتيجة ذلك ، الذين كانوا يسيطرون على جانب هام من تجارتها الخارجية ، وازدياد الفوضى في المدينة للصراع بين الانكشارية والاشراف ، ثم تعرض المدينة للأوبئة والطواعين . وكانت ذروة مصائبها الاقتصادية زلزال عام ١٨٢٢ الذي دمر قسما كبيرا من أسواقها . كل ذلك جعل مدينة دمشق بديلة عن حلب ، فدخلت في ارتباط تجاري مباشر مع بغداد (٢١) . ودخلت دمشق في تجارتها الخارجية أيضا مع أرمينيا ، هذا اضافة الى اهتمام الدولة العثمانية باستقرار أوضاع دمشق ، لما لها من أهمية بالغة بالنسبة لقافلة الحج وما يعكس ذلك من سمعة دينية طيبة بالنسبة لها . الا أن تجارة دمشق الخارجية لم تنجح من اعتداء البدو والنجديين سواء بدافع الطمع للحصول على ما تحمله القوافل من سلع أو بفعل الصراع بين البدو واختلاف ولائهم . فكانت منهم فئة تناصر النجديين ، وأخرى تقف الى جانب الدولة العثمانية ، وثالثة دخلت

في تحالف معاد للوهابيين والعثمانيين على حد سواء ، كما حصل في العقدين الاول والثاني من القرن التاسع عشر في آسية العربية . وقد قاد الفئة الثالثة تلك ، الدريعي ابن شعلان زعيم قبيلة الرولا (٢٢) .

وفي بداية القرن التاسع عشر كانت دمشق ترتبط بقوافل منتظمة مع المدن الساحلية والداخلية . وكان يسيطر على تجارتها مع المدن الساحلية التجار الفرنسيون والاغريق والارمن وأحيانا اليهود ، ونادرا ما سيطر على ذلك تجار مسلمون في علاقة مباشرة مع أوربة . ولقد فرض العثمانيون ضريبة المكوس على التجار الاتراك وكانت مرتفعة تتراوح ما بين ٧-١٠ ٪ ، على حين لم يفرضوا على التجار الفرنج وعلى حماياتهم (براء تلية) * من السوريين أكثر من ٣ ٪ ناهيك عن أن هؤلاء (الحميات) كانوا اذا ما نشب خلاف تجاري بينهم وبين أي طرف آخر يحال ذلك الخلاف للبت فيه الى احدى محاكم (قناصلهم) (٢٣) .

ولم يكن قبل ، الحكم المصري لدمشق ، الا قلة من التجار الاوربيين ، معظمهم من الفرنسيين . وكان ثمة تاجر واحد انكليزي وهو المستر روبرت وود ، الذي كان ربحه لا يتجاوز ٧ ٪ ، وكان الدماشقة ينظرون الى التجار الاوربيين نظرة الشك ولم يعاملوهم معاملة حسنة (٢٤) وربما يعود ذلك لاقتناع الدماشقة بأن ثمة مهام اخرى لهؤلاء التجار من وراء تجارتهم تضر بالمصالح الوطنية المحلية ، وبقي الحال كذلك ابان الحكم المصري برغم ما اتخذ ذلك الحكم من اجراءات على المستوى الرسمي والشعبي بافساح المجال لدخول القناصل والتجار الاوربيين معهم الى دمشق .

وأحدث المصريون محكمة تجارية في دمشق للنظر في الخلافات التي تنشأ بين التجار ، لتكون بديلة عن محاكم دمشق الشرعية ، الا أن مهام هذه المحكمة كانت محددة بمبلغ معين ، فاذا كان الخلاف على مبلغ يزيد عن ذلك الحد يسمى شهندر تجار دمشق لحله ، وان لم يستطع يحال الخلاف الى استانبول للبت فيه ، وذلك في حال كون الطرفين المتخاصمين من رعايا الدولة العثمانية والمبلغ المختلف عليه لا يتجاوز ٤٠٠ قرش ، أما اذا كان أحد المتخاصمين من رعايا دولة اجنبية داخلة في اتفاقية أو معاهدة تجارية مع العثمانيين ، وكان المبلغ يربو على ٤٠٠ قرش فينظر بالامر حينئذ باشراف الصدر الأعظم ، الذي ينب عنه في ذلك شهندر التجار من استانبول (٢٥) .

ولقد تضاعفت أرباح مدينة دمشق من تجارتها الخارجية نتيجة لبيعها سلعا آسيوية بعكس بيعها سلعا أوربية ، وذلك قبل فتح أسواقها لبضائع الغرب .

* البراءتلية هم أهل البلاد الذين منحهم القناصل حماية دولة اجنبية .

بدخول المصريين إليها . ففي عام ١٨٢٥ م استخدمت دمشق في نقل البضائع التجارية ٣٣٦ و ٥٣ جملا و ٢٢٨٧ بغلا والجدول التالي يوضح لنا حجم تجارة دمشق الخارجية آنئذ وعدد القوافل وعدد الحيوانات المستخدمة فيها ونوعها ، واثمان السلع التجارية المحملة إليها .

المدينة	القافلة	الجمال	البغال	الثلث بالفرنك
بغداد	١	٣٤٤	—	٨٠٨٧.٠٠٠ فرنك
مكة	١	٣٢	—	٢٠٨١.٠٠٠ فرنك
القسطنطينية	٣	—	٢٦٤	٣٠٤٣٧.٠ فرنك
أرزروم	١	—	١٢٠	٧٧.٠٠٠ فرنك
أزمير	٣	—	١٤٨	٦٤١.٠٠٠ فرنك

تجارة دمشق من المناطق الداخلية والساحلية من بلاد الشام

المدينة	القافلة	الجمال	البغال	الثلث بالفرنك
حلب	١١	٤٧٨	٣٠٣	٥١.٠٠٠ فرنك
نابلس	١٢	٥١٥	٤٢	٤٣٢.٠٠٠ فرنك
بيروت	٥١	٥١٤	٩٨٦	٩٩١.٠٠٠ فرنك
صيدا	١٨	٥١٤	١٦٩	٢٣٢.٠٠٠ فرنك
عكا	٦	٥١٤	٦٩	٣٦.٠٠٠ فرنك
صور	٥	—	٦٣	٧٣.٠٠ فرنك
(٣٦)				
المجموع العام	١٠٧	٣٠٤٩	١٦٩٣	١٨٥٢٣٣٠.٠ فرنك

وعلى الرغم من وجوب النظر بحذر الى هذه الارقام ، الا انها تعطينا بشكل عام فكرة عن حجم تجارة دمشق الخارجية والداخلية في تلك الفترة ، ويلاحظ ازدياد تجارة بغداد مع دمشق ، اذ ارسلت عام ١٨٢٦ م ثلاث قوافل مؤلفة من ٧٤٤ جملا قدرت حمولتها بـ ٧٧.٠٠٠ ر. فرنك .

وقبل الاجتياح المصري لدمشق ، اهتم الانجليز بالتجارة مع بلاد الشام ، فطلبوا من الباب العالي اقامة قنصلية لهم في دمشق في الوقت الذي لم يكن لدولة اوروبية اي قنصل سوى وكيل قنصل لفرنسا . وبدخول المصريين رفع الحظر عن الممثلين والقناصل الاوروبيين واقامتهم في دمشق (٢٧) . وقام ابراهيم باشا المصري بتشجيع اقامة الاجانب وتنشيط تجارتهم فيها ، وخفض الرسوم على بضائعهم ، وكان ما يدفعونه من رسوم دون ما يدفعه تجار دمشق المحليون انفسهم ، مما دفع بالآخرين للحصول على حماية القناصل الاجانب للتهرب من دفع الضرائب والحصول على امتيازاتهم (٢٨) في هذا المجال ، ولم يكتف المصريون بذلك بل ادخلوا تحسينات عدة على وسائل المواصلات والنقل والمواني ، وتدخل محمد علي باشا بنفسه في شؤون التجارة الاجنبية ، خاصة فيما يتعلق بالتجارة الفرنسية مع بلاد الشام ، التي ما لبثت ان تطورت فيما بعد (٢٩) . كما اسهم ابراهيم باشا المصري في تنشيط التجارة بطريقة غير مباشرة ، بتوفيره الحماية للمال والارواح للناس جميعا ، مما شجع التجار لاظهار اموالهم التي كانت مخبأة في العهد العثماني خوفا من البلص والسلب والابتزاز (٣٠) ، فوفر ذلك للسوق سيولة نقدية كانت تفتقدها فيما سبق واسهم في تنشيط حركة التجارة . واعاد المصريون المحتسب الى الاسواق بعد ان غاب عنها مدة طويلة . وعمل الى جانب المحتسب مندوب التجار ، لتسعير السلع التجارية ومراقبة الاسواق ، وكان التكليف بهذه المهمة يتم من قبل المجلس الاستشاري . واشترط الحكم المصري بالمحتسب ان يكون اخلاقيا متدينا ، وقام المصريون بترميم العديد من الدكاكين المهدمة لاعادة استخدامها في التجارة (٣١) .

وبلغ عدد المؤسسات التجارية في دمشق عام ١٨٢٨ م (٦٦ مؤسسة تجارية للمسلمين) كانت تجارتها مع الخارج . وقدر رأسمالها ما بين ٢٠ - ٢٥ مليون قرش . ومن بين اصحاب هذه المؤسسات التجارية ثمانية تجار رأسمال كل واحد منهم مليون قرش ، وأبرز اولئك التجار عبد الرحمن هاشم ومحمود آغا البغدادي ، وكانت تجارتها الخارجية مع بغداد ورأسمالهما ١٥ - ٢ مليون قرش (٣٢) . كما برز غيرهما من تجار دمشق في الفترة نفسها تقريبا (بين عامي ١٨٢٩ - ١٨٣٢ م) كالحاج محمد صالح صواف زاده الذي كان شهنذر التجار (٣٣) ، ثم السيد مصطفى السمان الذي كان مقيما في استانبول ، وعيّن وكلا له في خان الزعفران في دمشق علي زاهدة (٣٤) .

ثم التاجر مصطفى الادلي وعبد الرحمن بايزيد الحلبي الذي أقام في خان الحماصنة (٣٥)،
والسيد محمد طاهر الحريري الذي أقام في الاستانة ، وكان وكيلًا عنه في خان الجمر
بدمشق السيد محمد الادلي (٣٦). ثم أحمد قزيها الذي أقام في خان السفرجلاني (٣٧)،
وحنا جبرا عنحوري الذي أقام في خان العامود (٣٨) ، ومحمد نجيب العقاد الذي كان
مقيما في خان الماردنة (٣٩) بدمشق . ومحمد قصاب حسن في خان الزعفران (٤٠) .
والحاج محمد سبانو الذي عين وكيلًا عنه السيد طالب غبرة (٤١) . وسليم بن سان
كرمونة الذي أقام في خان النجمة في الاستانة ، وكان وكيلًا عنه في دمشق ابراهيم بن
عبد الله (٤٢) . وسليمان الفارحي سيف (٤٣) ، والحاج بكر قباقيب الذي أقام في خان
اللاز بالاستانة وكان وكيلًا عنه في دمشق الشيخ عباس سليق ، وأقام الأخير في خان
الزيت (٤٤) ، والسيد شاكر بلال الذي أقام في خان الزعفران (٤٥) والسيد عبد الرحمن
خانجي الذي أقام في خان الزعفران (٤٦) أيضا والحاج محمد القوتلي وأقام الاول في
بيروت (٤٧) . وكان وكيله في دمشق أحمد العريسي .

أما الفئة الثانية من تجار دمشق فكانت أقل ثراء من الفئة السابقة ومع ذلك
دخلت في تجارتها مع (استانبول وأزمير والقاهرة والاسكندرية) وبلغ عدد بيوتها عشرين
بيتا تجاريا ، ودخل بعضهم في تجارته مع الحجاز ومكة والمدينة والقدس ونابلس ، ولكن
أولئك كانوا قليلي العدد ، ووصل تجار دمشق في تجارتهم الى جزر الهند الشرقية (٤٨) .

ولم يكن تجار دمشق الكبار المسلمون كلهم دمشقيين ، بل منهم الاستانبولي
والبغداداي الخ . فمثلا سليم آغا السقا اميني الذي كان من أشهر تجار دمشق عام
١٨٣٠ ، لم يكن دمشقيًا . وكذلك جاسم آغا العقيلي كان بغداديا وقام بضمان ضريبة
الصليان من الدولة العثمانية في دمشق ، وفقد حياته في الصالحية على يد البرلية
الثائرة (٤٩) على الوالي محمد سليم باشا ، الذي حاول فرض ضريبة الصليان عشية
زحف القوات المصرية على بلاد الشام .

ومن جهة أخرى بلغ عدد البيوت التجارية المسيحية البارزة في دمشق ٢٩ بيتا .
وبلغ رأس مالها ما بين ٥٠ - ٥٠٠ هـ مليون قرش ، وكان أغنى التجار المسيحيين
الدمشقيين على الاطلاق ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر التاجر (حنا
عنحوري) ، الذي بلغ رأس ماله الشخصي ما ٥٠ - ٢٠٠ مليون قرش ، وقد دخل في
تجارته مع انكلترا وفرنسا وإيطاليا ، وعمل أفراد أسرته بدورهم في تجارة دمشق
الداخلية ، وكانوا أغنى النصارى فيها .

أما التجار اليهود في دمشق فكانوا أغنى تجارها على الاطلاق ، وبلغ عدد بيوتهم
التجارية ٢٤ بيتا ، وبلغ مجموع رأس مالهم ما بين ١٨ - ٢٦ مليون قرش . وكان المعدل

الوسطى لرأسمال كل تاجر منهم يتراوح ما بين ٦٠٠ - ٧٠٠ ليرة ذهبية استرلينية ، وكان من بينهم تسعة تجار رأسمال كل واحد منهم ما بين مليون ومليون ونصف من القروش وكان لأكبر بيوتهم التجارية علاقة قوية مع انكلترا (٥٠) . وعمل عدد كبير من يهود دمشق في تجارة الصيرفة وجنوا من خلالها مرباح طائلة ، وكان من صيارفتهم داود هراري واسحاق هراري وهروك هراري ، ويوسف لنيوده ويعقوب أبو العافية وموسى أبو العافية وموسى سلونكلي وأصلان فارحي ويوسف فارحي ويحيى ماهر فارحي وحاييم فارحي وهارون اسلامبولي . وبلغ رأسمالهم ملايين القروش (٥١) .

أما قوافل تجار دمشق ، فقد استخدمت في نقلها الجمال في المناطق الصحراوية ، والبغال في المناطق الجبلية الوعرة ، وكان يقود القافلة مكاري خبير بالطرق والاماكن الآمنة ، وأماكن الاستراحات ، ومصادر المياه خاصة في البوادي والصحارى ، وكانت القوافل تقدم الهدايا والعطايا للبدو وغيرهم لضمان سلامتها . ومع ذلك تعرضت بعض قوافل دمشق التجارية لاعتداء البدو ، فحوالي عام ١٨١٢م أغارت قبيلتا القدعان والسبعة على قافلة بغداد - الشام « فنهبوا جميع ما فيها وشلحوا الناس الذين فيها وكسبوا أموالا لا توصف ، وكانت محملة قماش الهند وقهوة ونيل وقرقة وقرنفل وشال وسجادات وبياض بغدادى وجانب من المعادن وشال كشمير وغير ذلك وبيعت السلع بأبخس الاثمان » (٥٢) .

من جهة أخرى أسهم البدو في حركة التجارة فقدموا ابلهم لقوافلها ، اضافة الى اسهام عدد من المكارية الدماشقة ، فكان الواحد منهم يملك ما بين (٥ - ١٠) من رؤوس الابل أو الدواب الأخرى ، يؤجرها للتجار والبوايكية والخاناتية (٥٣) . وأرسل تجار دمشق بعض عبيدهم ومماليكهم ليرافقوا بضائعهم في القوافل ، مسلحين بأسلحة مختلفة للدفاع عنها عند الحاجة ، وكان سفر المكارية بمواعيد منتظمة ، وكان المسافرون العاديون من دمشق الى غيرها من المدن يستغلون رحيل القوافل ليسيروا معها حفاظا على أرواحهم وأموالهم . وكان بعض تجار دمشق يسافرون بصحبة بضائعهم للحفاظ عليها وحققوا بذلك مرباح كبيرة (٥٤) .

ولقد تعرض التجار لابتزاز الحكام في مناسبات عدة . فمثلا في عهد والي دمشق وصيدا أحمد باشا الجزائر في عام ١٢١٨هـ / ١٧٩٦ - ١٧٩٧ م ، قام زبانيته من جنود السكبان والدالاتية باعتقال كبار تجار دمشق وفرضوا عليهم أموالا كثيرة . وكان من بين التجار محمد الصواف وأمين القباقيبي وابن شحادة ، ولم يكتفوا بذلك بل أرسلوا بعضهم الى الجزائر في عكا ، ولم يخل سبيلهم الا بعد أن دفعوا ما فرض عليهم من المبالغ الضخمة ، كما فرض على تجار دمشق تجهيز قافلة الحج الشامي وتوفير المال

اللازم لها ابان الاضطرابات في دمشق أو في فترة سنوء المواسم الزراعية . فمثلا قام والي دمشق ولي الدين باشا بفرض ١٠٠ ز. ١٠ قرش على تجار دمشق لهذه الغاية(٥٥) .

وعلى الرغم من تلك الظواهر السلبية ، فان تجار دمشق ، كانت أوضاعهم ممتازة ، ولكن بمجىء المصريين الى دمشق وبلاد الشام ، جرت تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة وهامة أثرت بدورها على البنى الاجتماعية . اذ قامت السلطات المصرية بتشجيع زراعات خاصة للتجار بنتائجها ، كالزيتون والحرير والقطن ، واحتكرت تجارتها لدعم الاقتصاد المصري . وأنشأ الجيش المصري سوقا خاصة وضخمة للقمح والثياب والخشب لسد حاجته منها ، مما أسهم في النشاط التجاري وزاد في التخصص من جهة أخرى . ونتج عن ذلك ان اهتم المزارعون بانتاج سلع زراعية تزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي ، وتحتاج لسوق خارجية لتسويقها وتصريفها ، واضطر المزارعون للاعتماد في انتاجهم على صنف واحد مخالفين ما اعتادوا عليه قبل هذه الفترة ، وادى ذلك الى شرائهم السلع الاوربية لسد حاجتهم ،ومارس الاوروبيون ضغوطا كبيرة للحصول على تسهيلات تجارية لبضائعهم ، خاصة وأن هذه الفترة شهدت توسعا كبيرا في التجارة الانكليزية ، ووصلت المنافسة في منسوجات مانشستر وبرمنغهام للمنسوجات السورية ذروتها ، ولم تقو الاخيرة على الصمود ، فانهارت امام ضرباتها القوية .

ولقد استطاع الاوربيون ان يجبروا السوريين على الاستيراد بالنقد بدلا من المقايضة . وادى ذلك الى استنزاف المعادن الثمينة من دمشق وبلاد الشام والدولة العثمانية ، ونتج عن ذلك ارتفاع كبير في الاسعار ، واستطاع التجار الاوربيون وعملاؤهم ، بعد كسرهم القيود المفروضة على تجارتهم ، السيطرة على التجارة السورية والدمشقية ، فتوقف تجار دمشق عن التعامل مع الشرق تقريبا لانعكاس حركة التجارة من الساحل الى الداخل ، وبقيت مشاغل وأنوال الحرفيين تنتج بعض السلع والانسجة لسد حاجة ابناء الريف بادواتهم البسيطة الموروثة عن السلف ، وبقيت بعض الاقمشة تحاك وتخاط في القرى نفسها للاستعمال المحلي ، الا أن الثياب الفلاحية الثمينة التي كانت تلبس في المناسبات الهامة ، كانت تشتري من مراكز المقاطعات أو المدن المجاورة واستطاعت صناعة النسيج الانكليزية أن تفي بالغرض ، وبرز نتيجة لذلك تجار جدد ، تعاملوا مع السلع الاوربية والقناصل ، وعلى رأسهم تجار مسيحيون وغيرهم ، وزاد ذلك في ثرائهم ، في حين وقع تجار السلع الشرقية السابقون في عجز ، ونقلوا نشاطهم في الفترة اللاحقة للحكم المصري ، الى مجالات اقتصادية أخرى ، ليحافظوا بذلك على سوية دخولهم المرتفعة ، فزادوا من شرائهم للأراضي ، واقرضوا الفلاحين المحتاجين الاموال بالفائدة(٥٦) . وقام بعضهم بالتجار

بالسلع الاوربية ، وحتى البدو الذين كان لهم دور اقتصادي هام في نقل وحماية قوافل تجارة بغداد والشرق الى دمشق ، بدأوا يلعبون دورا مماثلا في نقل التجارة الاوربية بشكل معكوس . فيقول بولك : « هناك مجموعات قبلية صحراوية يعتقد أنها تعد حوالي ٢٠٠ الف رجل عاشت على نقل البضائع البريطانية » (٥٧) .

ولقد أعقب الحكم المصري دخول الرأسمال الاجنبي الى بلاد الشام وغيرها من المناطق العثمانية وبدأ الاستعمار الغربي بالزحف على المنطقة اقتصاديا وبشكل فعال، مما انعكس على الاوضاع الاقتصادية والبنى الاجتماعية . وتعد تلك المرحلة إرهاصا لمتغيرات حاسمة وخطيرة ستقع في المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين .

الحواشي

- (١) انظر : ابن عبد الهادي ، يوسف نزهة الرفاق عن شرح حال الاسواق (نقلا عن مجلة الشرق) العدد ٣٧/ص١٩٣٩م .
- (٢) المصدر السابق ، ص ٢٦ .
- (٣) ابن عابدين ، محمد أمين ، رد المختار على الدر المختار ج ٥ ص ٢١ ، الطبعة الثالثة، بولاق - مصر .
- (٤) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٢٥٠ ، لعام ١٢١٦ - ١٢١٧ هـ ، ص ١٢٠ ، دار الوثائق التاريخية .
- (٥) انظر : السجل رقم ٢١٣ / محاكم دمشق/ ص٢٠١ و ص ٢٩٥ .
- (٦) العبد ، حسن آغا ، قطعة من تاريخ حسن آغا العبد ، ص ٥٧ ، تحقيق يوسف نعيمة، دمشق وزارة الثقافة ١٩٧٩ م .
- (٧) انظر : رستم ، أسد ، الاصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا ، المجلد ٤٤ والمجلد ٤ ص ١٩٢ و ص ٢٠١ . بيروت ١٩٣٠ - ١٩٣٤ م .
- (٨) See : Lamartine, Voyage en Orient, vol. I, p. 10 Paris 1856
- (٩) انظر : سجل المحكمة الكبرى بدمشق رقم ٣٣٥ (١٢١٠ - ١٢١١ هـ) ص ٢٠٦ ، ورقم ٢٢١ ، (١٢٠١ - ١٢٠٣ هـ) ص ٥٤ ، ثم سجلها رقم ٣٢٣ (١٢٤٧ هـ) ص ٤١ .
- (١٠) See; Voyage en Orient, vol. 2, p. 14.
- (١١) See: Russell, Alex, The Natural History of Aleppo vol. I, pp. 18. 19. 20. 2 vols . 2 nd Ed. London
- (١٢) عاش بورتر في دمشق ما بين عام ١٨٥٠ و عام ١٨٥٥م ووصف فيه أوضاع دمشق الطبوغرافية ، والاثار والحياة الاقتصادية، كما زار تدمر ولبان وحران وغيرها من بلاد الشام . انظر : كتابه :
- Five years in Damascus , vol. I, p. 33. London 1855
- (١٣) انظر : كتابنا مجتمع مدينة دمشق ما بين ١٧٧٢ - ١٨٤٠ م ج ١ ، ص ١٧٦ و ١٧٨ . ١٩٧٧ . طبع دار طلاس في دمشق ١٩٨٦ م .
- (١٤) انظر : الجبرتي ، عبد الرحمن ، عجائب الاثار في التراجم والاخبار، المجلد ٣ ص ٤٠٢ . طبع بيروت بدون تاريخ .
- ثم العبد ، مرجع سابق ص ١٣٨ ، الحاشية انظر : الحلاق ، احمد البديري ، حوادث دمشق اليومية ، ص ١٩ .
- See : Five Years vol. Ip. 50
- (١٦) قاموس الصناعات الشامية ، ج ١ ، ص ٤٣ ،
- (١٧)

Ibid, p. 254.

Ibid, pp. 255 - 257 ; 261 .

See: Bowring John Report on the commercial statistics , Paris, p. 94 New York 1973.

Douin, Op. Cit. pp. 253-254 .

انظر الصايغ ، فتح بن أنطون ، والفترت
في حوادث الحضرة والعرب ج ١ ص ١٧٧ .
ما زالت مخطوطة .

انظر : رستم ، أسد . المصدر السابق .
المجلد ٣-٤ . ص ١٨٥ و ص ١٩٣ و ص ١٩٥ .

Bowring, J. Op. Cit., Part I, p. 94 .

انظر : سجلات الوثائق التاريخية في المتحف
الوطني بدمشق ، المجلد ٢ الوثيقة ٥٤/ص
٥٩ و ص ٦٠-٦١ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ٥٨ ص ٦٤ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ٨٩ ص ٩٠-٩١ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ٩٠ - ٩١

و ص ٩٤ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ٩١ ص ٩٥ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ٩٩ ص ١٠٤ .

و ص ١٠٦ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ١٥٢ ص ١٤٩ .

و ص ١٥٠ ثم الوثيقة رقم ١٠٧ ص ١١٢ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ١٣٥ ص ١٥٠ .

و ص ١٥١ و ص ١٥٢ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ١٥٥ ص

١٥٣ لعام ١٢٤٧ هـ .

المصدر السابق ، الوثيقة رقم ١٤٣/ص ١٤٢ .

ل عام ١٢٤٧ هـ .

سجلات الوثائق التاريخية في دار الوثائق

بدمشق ، المجلد ٢ ، الوثيقة رقم ٩٧/ص

١٠١ و ص ١٠٣ ثم الوثيقة رقم ١١٥/ص

١١٦ و ص ١٢٢ .

المصدر السابق - الوثيقة رقم ١٢٧/ص ١٢٨

ل عام ١٢٤٦ هـ .

(٢٦) تحقيق ظافر القاسمي ، جزآن ، طبع في

(٢٧) باريس ١٩٦١ م .

(٢٨) كان القبيسة يذهبون بسلمهم التي يحتاج

اليها البدو الى مضاربهم ، من مأكول وملبوس

وما تحتاجه نسائهم ورواحلهم ورجالهم ،

كالمسالخ والكوفيات والقمصان الخام السميك

وسروج الخيل وعددها ، وقمصان قز للنساء

(٢٩) واللبس والزبيب والتوتون (التبغ) ...

وكانوا يستخدمون في الشراء المقايضة أو

الريال الافرنجي وتستقيم الاسواق أحيانا

(٣٠) لمدة ثمانية أيام اذا كان عدد التجار كبيرا ،

ويشترون الجمال من البدو كما حصل في عام

١٨١٢م للتجار مع قبيلة الرولا وحلفائها من

البدو في بادية الشام . انظر : الحلبي

(٣١) فتح الله بن أنطون الصايغ ، رحلته في بادية

الشام وصحاري العراق والمجم والجزيرة

العربية . ص ١١٦ و ص ١٢٦ ، تحقيق يوسف

شلحد ، دمشق دار طلاس ١٩٦١ م .

See : Volney, Jf Voyage vol. I, ١٩)

p. 381.

See : Porter, Op. Cit., vol. I, ٢٠)

pp. 147 - 148

(٢١) انظر : الحسيني ، علي ، تاريخ سورية

الاقتصادية ، ص ١٧٢ . ثم كرد علي ، محمد

خطة الشام ، ص ٢٧٠ .

(٢٢) قام عملاء المخابرات الفرنسية بتحريض

البدو على التحالف مع الفرنسيين ومعاداة

الانجليز والعثمانيين . لمزيد من التفصيل

يمكن العودة الى « رحلة فتح الله بن أنطون

الصايغ الحلبي الى بادية الشام وصحاري

العراق والمجم والجزيرة العربية » التي

تحكي قصة ذلك التحالف بالتفصيل .

See : Volney , Op. Cit. p. 382 ٢٣)

See : Douin, G. La Mission du ٢٤)

Baron Boisle comte au Ministre,

therd parte, p; 256, Paris 1927.

Douin, G., Ibid, p. 258 ٢٥)

الصناعات الشامية ، ج ٢ ، ص ٤٦٦ .
 أنظر : فولني (نقلا عن السوفي) حبيب ،
 سورية ولبنان وفلسطين في القرن الثامن
 عشر ، ج ٢ و ص ٨٤ .

See : Koury, George **Province
 of Damascus** p. 180 , Ph. D. ,
 disittation the University of
 Michigan, 1978.

كانت معدلات الربى (الفائدة) قبل عام
 ١٨٣٠ م لا تزيد في حدودها القصوى عن ٢٠٪
 في حين بلغت في نهاية الحكم المصري معدلات
 مدمرة ، حيث تراوحت ما بين ٣٥-٤٠٪ انظر
 حول ذلك :

Polk, William, **The Opening of
 South Lebanon, 1788 - 1840**
 p. 225.

Polk, **Ibid**, p. 224.

(٤٥) المصدر السابق ، الوثيقة رقم ١٢٨/ص ١٢٩
 و ص ١٣١ .

(٤٦) المصدر السابق ، الوثيقة رقم ١٣٠/ص ١٣٠
 و ص ١٣٣ .

(٤٧) المصدر السابق ، الوثيقة رقم ١٤٨ ورقم
 ١٤٧ لعام ١٢٤٧ هـ .

(٤٨) Douin, Op. Cit. pp. 267 - 270.

(٤٩) أنظر : مجهول ، مذكرات تاريخية ، ص ١٧
 و ص ١٨ و ص ٢٠ - وصاحب هذا الكتاب
 هو أحد كتاب الحكومة الدمشقيين . نشر
 هذا الكتاب وعلق عليه قسطنطين الباشا وطبع
 في حريصا - لبنان (د. د. ت) .

(٥٠) Bowring, 94.

(٥١) أنظر : نصر الله ، يوسف الكنز المرصود في
 قواعد التلمود ، ص ٢٢٢ - الطبعة الثانية
 - بيروت ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .

(٥٢) أنظر : القاسمي . محمد سعيد . قاموس

